



فيليب ثورب ومبنى مركز قطر للمال

## هيئة مركز المال تدرس قواعد جديدة لشركات التأمين والصناديق

الدوحة - رويترز: قال رئيس هيئة قطر مركز قطر للمال فيليب ثورب ان الهيئة تطور قواعد جديدة اعتبارا من هذا العام مع تزايد أعداد شركات التأمين وصناديق الاستثمار وادارة الاموال التي تريد اقامة مقار لها في المنطقة المالية. وتعتمد الهيئة طرح قواعد جديدة تحكم قطاع التأمين بحلول النصف الثاني من هذا العام وتدرس قواعد لصناديق الاستثمار رغم تراجع الطلب خلال الازمة المالية. وأبلغ ثوربي رويترز في حديث يوم الاحد الماضي: هناك عدد كبير من الشركات الجديدة المقرر تأسيسها ومجالات النمو الكبير تشمل التأمين وادارة الاصول. وهناك أكثر من مئة شركة مدرجة الان في سوق الدوحة للاوراق المالية التي تنافس مناطق مالية مثل دبي والبحرين على جذب الشركات الاقليمية والعالمية في الوقت الذي تسمى فيه اقتصادات المنطقة للتنوع بعيدا عن الاعتماد على إيرادات النفط والغاز. وتمثل قطاعات النفط والغاز نحو 66 بالمئة من إيرادات الدولة ونحو 60 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. لكن الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط خفضت عدد الطلبات التي تلقتها الهيئة والتراخيص الجديدة التي أصدرتها. وقال: لن يدعيني ان نشهد شركة أو اثنتين تحزمان منعهما وترحلان لكننا لا نرى مشكلة كبيرة في ذلك. وأضاف: لدينا عدد كبير من الطلبات الجديدة ونحن بالتأكيد سنضع قواعد جديدة في مجال التأمين في النصف الثاني من هذا العام أو أوائل العام المقبل. وقال ثوربي ان خطة الحكومة لتأسيس هيئة راقبية موحدة للقطاع المالي والمصرفي القطري والتي كشف النقاب عنها لأول مرة في عام 2007 تم تأجيلها بسبب الازمة المالية. وستضم الهيئة الجديدة هيئة قطر لاسواق المال التي تنظم بورصة الدوحة مع البنك المركزي القطري. وأضاف ثورب: من الواضح انه تم توجيه الكثير من طاقة الحكومة لضمان قوة الاقتصاد. وقالت قطر العام الماضي انها ستعرض بيع ما قيمته 15 مليار ريال (12ر4 مليار دولار) من استثمارات البنوك في العقارات وهو ما يزيد عن ثلاثة أمثال حجم خطة دعم لمساعدة البنوك على تحمل التراجع في أسعار الاسهم وأسواق العقارات. ومثل بقية دول الخليج اتخذت قطر العديد من الاجراءات لمساعدة القطاع المصرفي على تحمل الازمة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين. وبالإضافة الى خطة دعم سوق العقارات اشترت قطر ما قيمته 6ر5 مليار ريال من محافظ استثمارات البنوك في وقت سابق هذا العام وقال صندوق الاستثمار السيادي في أواخر العام الماضي انه سيشتري حصصا تتراوح بين عشرة وعشرين بالمئة في البنوك المحلية.

الدوحة - رويترز: قال رئيس هيئة قطر مركز قطر للمال فيليب ثورب ان الهيئة تطور قواعد جديدة اعتبارا من هذا العام مع تزايد أعداد شركات التأمين وصناديق الاستثمار وادارة الاموال التي تريد اقامة مقار لها في المنطقة المالية. وتعتمد الهيئة طرح قواعد جديدة تحكم قطاع التأمين بحلول النصف الثاني من هذا العام وتدرس قواعد لصناديق الاستثمار رغم تراجع الطلب خلال الازمة المالية. وأبلغ ثوربي رويترز في حديث يوم الاحد الماضي: هناك عدد كبير من الشركات الجديدة المقرر تأسيسها ومجالات النمو الكبير تشمل التأمين وادارة الاصول. وهناك أكثر من مئة شركة مدرجة الان في سوق الدوحة للاوراق المالية التي تنافس مناطق مالية مثل دبي والبحرين على جذب الشركات الاقليمية والعالمية في الوقت الذي تسمى فيه اقتصادات المنطقة للتنوع بعيدا عن الاعتماد على إيرادات النفط والغاز. وتمثل قطاعات النفط والغاز نحو 66 بالمئة من إيرادات الدولة ونحو 60 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. لكن الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط خفضت عدد الطلبات التي تلقتها الهيئة والتراخيص الجديدة التي أصدرتها. وقال: لن يدعيني ان نشهد شركة أو اثنتين تحزمان منعهما وترحلان لكننا لا نرى مشكلة كبيرة في ذلك. وأضاف: لدينا عدد كبير من الطلبات الجديدة ونحن بالتأكيد سنضع قواعد جديدة في مجال التأمين في النصف الثاني من هذا العام أو أوائل العام المقبل. وقال ثوربي ان خطة الحكومة لتأسيس هيئة راقبية موحدة للقطاع المالي والمصرفي القطري والتي كشف النقاب عنها لأول مرة في عام 2007 تم تأجيلها بسبب الازمة المالية. وستضم الهيئة الجديدة هيئة قطر لاسواق المال التي تنظم بورصة الدوحة مع البنك المركزي القطري. وأضاف ثورب: من الواضح انه تم توجيه الكثير من طاقة الحكومة لضمان قوة الاقتصاد. وقالت قطر العام الماضي انها ستعرض بيع ما قيمته 15 مليار ريال (12ر4 مليار دولار) من استثمارات البنوك في العقارات وهو ما يزيد عن ثلاثة أمثال حجم خطة دعم لمساعدة البنوك على تحمل التراجع في أسعار الاسهم وأسواق العقارات. ومثل بقية دول الخليج اتخذت قطر العديد من الاجراءات لمساعدة القطاع المصرفي على تحمل الازمة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين. وبالإضافة الى خطة دعم سوق العقارات اشترت قطر ما قيمته 6ر5 مليار ريال من محافظ استثمارات البنوك في وقت سابق هذا العام وقال صندوق الاستثمار السيادي في أواخر العام الماضي انه سيشتري حصصا تتراوح بين عشرة وعشرين بالمئة في البنوك المحلية.